السلفيون فى مصر.. المنطلقات الفكرية والتطور التاريخى

على عبد العال

تستمد «الحركة السلفية» ـ بشكل عام ـ منطلقاتها الفكرية والعقدية من «المنهج السلفى» الذى هو منهج «أهل السنة والجماعة»، الذى يقوم على أخذ الإسلام من أصوله المتمثلة فى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة؛ ولذلك يقول أصحابها إن «السلفية» ليست من تأسيس بشر، وإنما هى الإسلام نقيًّا، لأنها تتلخص فى التمسك بما كان عليه النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه.

يقول الدكتور مصطفى حلمى ـ أستاذ الفلسفة الإسلامية بدار العلوم وأحد كبار المفكرين السلفيين فى الوقت الحالى: «إذا كان المسلمون يلتمسون اليوم طريقًا للنهوض فليس لهم من سبيل إلا وحدة جماعتهم، ووحدة الجماعة ليس لها سبيل إلا الإسلام الصحيح، والإسلام الصحيح مصدره القرآن والسنة وهذه خلاصة الاتجاه السلفى، عودة بالإسلام إلى معينه الصافى من كتاب الله وسنة رسوله».

وهناك جهود كبيرة بذلها علماء السلف الأوائل وفقهاء الأمة وأئمة الحديث فى التنقيح والتدقيق والتفنيد جعلت من «السلفية» منهجًا محدد المعالم لفهم الإسلام بالتزام الكتاب والسنة وفق فهم «سلف الأمة»، وهم أصحاب القرون الأولى من صحابة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتابعين وتابعى التابعين، وأئمة الإسلام كالأئمة الأربعة، وسائر أصحاب السنن كالبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى وغيرهم.

obeikandl.com

التدرج التاريخى لظهور مصطلح «السلفية»

ظهر مصطلح «السلفية» كمحصلة لأحداث تاريخية وأوضاع ألمت بالأمة الإسلامية بعد وفاة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ ؛ فالأمة على عهده لم يكن لها مسمى غير «الإسلام»، وقد بقيت على ذلك فى ظل حكم الخلفاء الراشدين، لأن الغالبية من المسلمين متمسكة بالكتاب والسنة ومنهج الصحابة، وكانت هى الأصل، والأصل دائما لا يحتاج إلى مسمى يميزه. ولم تكن التيارات والفرق المتشعبة فيما بعد قد ظهرت ولم تكن من الخطورة بحيث تحتاج إلى اتجاه محدد لمواجهتها.

وفى عهد التابعين (التابعى هو من لقى الصحابة وسمع منهم) ظهر مصطلح «أهل الحديث» أو «أهل الأثر» (نسبة إلى الأحاديث والآثار المروية بسندها إلى النبى صلى الله عليه وسلم)، وكان ظهور هذا المصطلح تمييزًا عن الفرق الكلامية التى بدأت فى الظهور.

و«أهل الحديث» هم الآخذون بعلم الصحابة والناقلون لما كانوا عليه من أمور الدين، وقد امتد ظهورهم إلى عصر بنى أمية وفترة من حكم العباسيين. وخلال تلك الفترة كان الاهتمام كبيرًا بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة وتفسيراتهم واجتهاداتهم؛ فـ «أهل الحديث» هم أهل النقل والرواية الذين حرصوا على الالتزام بالإسلام كما أخذوه.

لكن لما استفحل خطر الدعوات الخارجة عن إجماع فهم الأمة لدينها، كالخوارج والمرجئة والرافضة والجهمية، وازداد نفوذ المعتزلة ـ الذين تركوا الحديث واتجهوا إلى الجدل ـ وخاض الفلاسفة والمتكلمون فى عقائد المسلمين بآرائهم، ظهر مصطلح «أهل السنة والجماعة» وكان علمًا على الذين تميزوا بمنهجهم المبنى على ذم الآراء المخالفة للأدلة الشرعية، وتقديم النقل (النص الصحيح من القرآن والسنة) على التأويلات العقلية التى لا تستند لمصدر صحيح.

وفى هذه الفترة عُرف الإمام أحمد بن حنبل بـ «إمام أهل السنة والجماعة» بعد ثباته فى ما عُرف بفتنة «خلق القرآن» وتمسكه بمنهج أهل السنة فى الاستدلال بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة فى مواجهة المعتزلة. وخلال هذه المعركة نُقِل عن الإمام أحمد قولته الشهيرة: «لست أتكلم إلا ما كان من كتاب أو سنة أو عن الصحابة والتابعين، وأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود»، وهو ما كان له أبعد الأثر فى إعلاء شأن السنة النبوية، حتى أصبح الإمام أحمد علمًا على التمسك بمنهج أهل السنة والجماعة.

ظل أهل السنة بعد الإمام بن حنبل على هذا المنهج المميز لهم، إلى أن ظهر (أبو الحسن الأشعرى) الذى استخدم المنهج الكلامى فى الدفاع عن عقائد أهل السنة فى مواجهة المعتزلة، ودعا تلاميذه وأتباعه إلى نصرة العقيدة الإسلامية بمنهج المعتزلة أى باستعمال علم الكلام، معتبرًا علم الكلام من العلوم الشرعية إذا أريد به موافقة الكتاب والسنة. وكان الأشاعرة يعتبرون أنفسهم امتدادًا لأهل السنة وخلفًا لهم فأطلقوا على أنفسهم لقب (الخلف)، إلا أن نظرياتهم الكلامية لم تلقَ قبولًا لدى المتمسكين بمنهج أهل الحديث المأخوذ عن الصحابة والتابعين. وبظهور مصطلح الخلف صار لقب (السلف) يطلق على «أهل السنة والجماعة»، ثم استمر يطلقه مجددو المنهج السلفى من العلماء والمفكرين على أنفسهم مع إحيائهم للمنهج ـ كلما تباعدت الأيام واندثرت معالمه بين الناس ـ حتى الآن.

الدعوة السلفية

نشأت الدعوة السلفية بالإسكندرية فى سبعينيات القرن الماضى (بين عامى ١٩٧٢ـ ١٩٧٧) على أيدى مجموعة من الطلبة المتدينين، (كان أبرزهم محمد إسماعيل المقدم، وأحمد فريد، وسعيد عبد العظيم، ومحمد عبد الفتاح، ثم ياسر برهامى وأحمد حطيبة فيما بعد)، التقى معظمهم فى كلية الطب بجامعة الإسكندرية؛ إذ كانوا منضوين فى التيار الطلابى (الجماعة الإسلامية) الذى كان معروفًا فى الجامعات المصرية فى السبعينيات أو ما عرف بـ «الفترة الذهبية للعمل الطلابى» فى مصر.

رفضوا جميعًا الانضمام إلى جماعة (الإخوان المسلمين) متأثرين بالمنهج السلفى الذى وصل إليهم عن طريق المطالعة فى كتب التراث الإسلامى، ومجالسة شيوخ السلفية السعوديين خلال رحلات الحج والعمرة، ثم تأثرهم بدعوة محمد إسماعيل المقدم، الذى كان قد سبقهم إلى المنهج السلفى من خلال سماعه لشيوخ جمعية (أنصار السنة المحمدية) منذ منتصف الستينيات، وقراءاته لكتب ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهم.

وبمرور الوقت تكونت النواة الأولى للشباب السلفيين تحت اسم «المدرسة السلفية»، عام ١٩٧٧م بعد انسحاب هؤلاء الطلاب المتأثرين بالمنهج السلفى من تيار الجماعة الإسلامية، الذى هيمن عليها طلاب الإخوان و«فرضوا منهجهم»، حيث شرع محمد إسماعيل فى تأسيس النواة الأولى من خلال درس عام كان يلقيه كل يوم خميس فى مسجد «عمر بن الخطاب» بالإبراهيمية، وكان هذا الدرس بمثابة الملتقى الأسبوعى لهذه المجموعة الصغيرة إلى جانب حلقة أخرى بمسجد «عباد الرحمن» فى «بولكلى» صباح الجمعة، ولم يكن مع المقدم أحد فى هذه الفترة غير زميله أحمد فريد، الذى يحكى فى مذكراته عن هذه الفترة، قائلًا: «كان الحضور فى هذه الحلقة لا يتجاوز عشرة أفراد، ولم يكن معنا أحد من قادة الدعوة السلفية الآن، وكان الشيخ محمد يحفظنا متن «العقيدة الطحاوية»، وكذا «تحفة الأطفال»، وكلفنى بتدريس كتاب «مدارج السالكين».

الموقف من الإخوان المسلمين

لم يكن الدعاة السلفيون ـ فى بدايات نشأتهم الأولى ـ بعيدين عن حركة الإخوان المسلمين فكريًّا ولا تنظيميًّا؛ إذ نشأ بعضهم فى بيوت إخوانية، كالشيخ ياسر برهامى ـ الذى اعتقل والده وعمه من بين من اعتقلوا من الإخوان خلال الحقبة الناصرية ـ بينما عمل البعض الآخر بين صفوف الحركة فى أول حياته.

لكنهم جميعًا اتفقوا على رفض الانضمام إلى الجماعة، وقد تزعم هذا الرفض محمد إسماعيل المقدم الذى أصر على الاستمرار فى دعوته التى كان قد بدأها قبل ذلك.

رفض السلفيون إعطاء البيعة لمرشد الإخوان، مستندين ـ وقتها ـ إلى أن المرشد العام الأستاذ «عمر التلمسانى» ـ الذى جمع صفوف الحركة بعد رحيل المستشار حسن الهضيبى ـ كان مجهولًا أى غير معلن عنه فى ذلك الوقت، وقد رفض السلفيون إعطاء البيعة لشخص مجهول. وإزاء هذا الموقف يحتج السلفيون بأنهم كانوا قد دعوا التلمسانى لإلقاء محاضرة فى إطار النشاط الطلابى بمدرج كلية الطب بالجامعة إلا أن بعض قيادات الإخوان أنكروا عليهم دعوته باعتباره لا يمثل الإخوان المسلمين، بينما أعلن عليهم فيما بعد أنه المرشد العام للجماعة.

وقد وقعت بعض الصدامات بين الطلاب السلفيين والإخوان المسلمين داخل جامعة الإسكندرية (عام ١٩٨٠)، وكان طلاب الإخوان ما زالوا يعملون باسم الجماعة الإسلامية، يقول ياسر برهامى: «كنا نوزع أوراقًا ونعمل محاضرات فى ساحة الكلية ونسميها ندوة، ونتكلم فيها عن قضية التوحيد وقضايا الإيمان»، فخطط الإخوان لمنع هذا اللقاء، ومنع خروج الطلاب للمشاركة فيه، فحصل الصدام الذى لم يكن السلفيون على استعداد له بينما كان الإخوان بعد خروجهم من معتقلات الحقبة الناصرية «مرتبين أمورهم»، حتى ظهر ارتباك شديد لدى السلفيين، التقوا على أثره واتفقوا على العمل بطريقة مرتبة، فجرى ما يشبه الاتحاد من أجل الدعوة بين هؤلاء الطلاب الذين باتوا يعرفون الآن بشيوخ الدعوة السلفية ورموزها، وتم الاتفاق بينهم على أن يتولى محمد عبد الفتاح أبو إدريس (قيِّم) المدرسة السلفية، أى مسئولها الأول.

وبالرغم من هذه البداية التى شهدت ما يشبه الصراع بين السلفيين والإخوان فأن الباحث المدقق فى الموقف السلفى يمكن أن يلحظ بسهولة هذه المساحة الكبيرة التى يراها السلفيون مشتركة بينهم وبين جماعة الإخوان المسلمين، بل وتنم كتابات عدد كبير من رموز الدعوة السلفية عن تقدير عالٍ لتاريخ مؤسس حركة الإخوان الإمام

حسن البنا وجهوده؛ إذ لا يكاد يذكره أحدهم فى ندوة أو خطبة أو مقال إلا ويتبع ذلك بالترحم عليه والدعاء له «رزقه الله منازل الشهداء».

ففى مقال يهاجم وحيد حامد بسبب مسلسل «الجماعة» يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات: «مسلسل الجماعة» لا يختلف عن «مسلسل العائلة» فى الهجوم على الإسلاميين عمومًا، وعلى السلفيين خصوصًة، وزاد عليه هجومًا خاصًا على الإخوان، وتشويهًا متعمدًا لتاريخ مؤسس جماعتهم، وهو أمر يقتضى أن نرد على تلك الحملة الشاملة على دين الله، كما يقتضى الذب عن عِرض أحد أبرز رموز الدعوة فى العصر الحديث الأستاذ «حسن البنا» ـرحمه اللهـ». ثم ينقل قول العلامة المحدث ناصر الدين الألبانى ـرحمه اللهـ ما معناه: «إن كانت للأستاذ «حسن البنا» أخطاء فهى مغمورة فى بحر حسناته، ولو لم يكن لـ «حسن البنا» إلا تجديد شباب الدعوة لكفاه ذلك».

أنصار السنة المحمدية

يؤكد السلفيون على الأثر الكبير الذى كان لجماعة «أنصار السنة المحمدية» فى نشأة دعوتهم تاريخيًّا، خاصة وقد كانت أنصار السنة على منهج أهل السنة والجماعة الذى تميزت بنشره على يد شيوخها: محمد حامد الفقى، وعبد الرزاق عفيفى، وعبد الرحمن الوكيل، ومحمد على عبد الرحيم، الذى كان للسلفيين فى بدايات دعوتهم معه لقاءات ومجالسات.

لكن لماذا اختار السلفيون العمل خارج هذه الجماعة، التى كانت قائمة بالفعل وعلى منهج يلتزم الكتاب والسنة؟ وقد عملوا ضمن إطارها فى كثير من البلاد، حتى حالت الظروف دون ذلك. يذهب الشيخ ياسر برهامى إلى أن مسألة عمل السلفيين ضمن جماعة أنصار السنة كانت تتوقف على شخصيات القائمين على الجماعة فى المناطق المختلفة، «ففى الإسكندرية كانت هناك طائفة لا تستوعب الشباب ولا طاقاتهم»، على حد قوله، بل تكاد تحصر نفسها فى قضايا شرعية بعينها «تتشدد جدًّا فيها وتهمل غيرها رغم أن الحق غالبًا ما يكون فى خلافها»، مثل قضية الاقتصار على

الصحيحين فى الاستدلال، ومثل قضية إخراج القيمة فى زكاة الفطر، ومثل قضية إنكار المهدى، ولقد كان الوضع فى الإسكندرية لا يحتمل أى تطوير للعمل من خلال الأوضاع القائمة آنذاك. فى حين كان التعاون التام للسلفيين فى وجود الشيخ محمد صفوت نور الدين قبل أن يتولى رئاسة الجماعة، الذى كان يحضر لقاءات السلفيين فى المحافظات المختلفة.

ورغم أن الظروف التى حالت دون بقاء السلفيين ضمن إطار «أنصار السنة» وصفها د.ياسر برهامى بأنها «خارجة عنا» فأن المتأمل فى منهج الجماعتين ووسائل دعوتهما ومساحة الحركة يمكن أن يخرج بعدد من الأسباب، أهمها: ضيق المساحة المتاحة للعمل أمام السلفيين ضمن «أنصار السنة»، وهى الجمعية المعترف بها قانونًا، وتشرف عليها رسميًّا وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتلقى مساعدات من الدولة، فضلا عن المسائل الخلافية التى ذكرها برهامى، إلى جانب رغبة السلفيين فى مساحة أكبر للعمل والحركة دون قيود.

التكفير والهجرة

وبينما كان السلفيون يضعون اللبنات الأولى لدعوتهم ظهرت جماعة «التكفير والهجرة» على يد شكرى مصطفى، الذى استطاع بأسلوبه وذكائه أن يضم إليه عددًا كبيرًا من الشباب، الذين نفذوا فيما بعد حادثة قتل وزير الأوقاف الأسبق الشيخ الذهبى، وقعت الحادثة بينما كان السلفيون بأحد معسكراتهم الإسلامية فى استاد جامعة الإسكندرية صيف عام ١٩٧٧، وكانت لها أصداء داخل المجتمع المصرى، ولذلك وصفها الشيخ أحمد فريد بأنها «كانت فتنة بالفعل»، حرص السلفيون على نفيها عن أنفسهم والتأكيد على عدم تبنيهم لهذا الفكر، حسبما حكى فريد فى مذكراته، قائلًا: «خرجنا إلى المواصلات العامة ونحن نرتدى (فانلة) مكتوبًا عليها «الجماعة الإسلامية.. ندعو الله عز وجل، ونتبرأ من جماعة التكفير وقتل الذهبى»؛ وذلك حتى لا تستغل الفرصة لضرب الصحوة الناشئة. ثم شرع محمد إسماعيل المقدم يدرس لهم ولمن حضر من الطلاب فى المعسكر رسالة شرعية فى الرد على جماعة التكفير.

ولعل هذه الحادثة على ما فيها من توصيف لموقف السلفيين من التكفير تضفى مزيدًا من الضوء على النشاط الدعوى والحركى والطلابى الذى كان متاحًا لهم فى هذه الفترة داخل الجامعات، وهى الوسيلة التى أتاحت لهم فرصة التواجد وسط الشباب، من خلال العمل ضمن إطار «الجماعة الإسلامية»، حتى صار للسلفيين وجود واضح ينافس وجود الجماعات الأخرى العاملة قبلهم.

كان نشاطًا مكثفًا تَمَثَّل فى إقامة المعسكرات السنوية؛ حيث جرى تنظيم أكثر من معسكر بمبنى اتحاد الجامعة، وأمام كلية الهندسة، إلى جانب الخروج لرحلات العمرة التى يتفق عليها اتحاد الجامعة من خلال اشتراكات الطلاب، وكذا عمل الأيام الإسلامية واعتكافات رمضان، وطبع الكتيبات والمطويات الإسلامية كل ذلك كان يتم باسم تيار «الجماعة الإسلامية» و«اتحاد الطلاب»، كما كان من نشاط الدعوة المتاح فى هذه الفترة ـ التى لم يكن بها حرس جامعى يضيق على الطلاب أنشطتهم ـ «قوافل الدعوة» التى تسير على طريقة جماعة (التبليغ) داخل الجامعة. ففى هذه الفترة أراد الرئيس السادات أن يضرب الاتجاه الشيوعى داخل الجامعة بالجماعة الإسلامية، فخفف من قبضة القيود تدريجيًّا؛ وبالفعل حتى انتقل بعض اليساريين إلى صفوف الجماعة الإسلامية.

وقد جرى تنظيم عدد من المعسكرات الصيفية فى الأعوام ٧٧، ٧٨، ٧٩ كلها كانت ذات منهج سلفى، كان يوزع فيها كتاب (الأصول العلمية للدعوة السلفية)، وكان يدرس فيها كتاب (تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران)، وكلها كانت ذات صبغة سلفية.

معهد إعداد الدعاة

بعد انفصال «المدرسة السلفية» عن تيار الجماعة الإسلامية فى الجامعات وتخرج هؤلاء الطلاب أطلق عليها «الدعوة السلفية»، كان ذلك فى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥؛ وذلك لإثبات «شمولية دعوتها»، على حد قول الشيخ عبد المنعم الشحات.

وخلال مرحلة الانتشار والتوسع، منذ منتصف الثمانينات، أسست الدعوة السلفية معهد «الفرقان لإعداد الدعاة» فى الإسكندرية عام ١٩٨٦، كأول مدرسة إسلامية ذات منهجية سلفية لتخريج الدعاة، وشرع الدعاة السلفيون يشرفون عليه ويضعون مناهج التدريس لطلابه، وقد لاقى هذا المعهد سمعة طيبة حتى ذاع صيته بين الراغبين فى طلب العلم الشرعى بفروعه كافة، (فقه، تجويد، حديث، أصول، توحيد، قرآن) حتى من بين خريجى الأزهر. وفى فترة وجيزة خرج المعهد عددًا من الدعاة حملوا مشعل الدعوة السلفية فى مصر، انتشروا فى عدد من المحافظات والأقاليم حتى صارت الدعوة السلفية بفضله تصدر دعاتها إلى كل أقاليم القطر المصرى وخارجه، وهم الذين هيأوا لها فيما بعد هذا المدد السلفى الذى بات ملحوظًا، على الرغم من أنهم اختاروا منهجًا دراسيًّا متعمقًا يفوق عمقه المناهج التى تدرس فى المعاهد الدينية الرسمية وغير الرسمية.

كما أصدرت الدعوة السلفية فى هذه المرحلة مجلة (صوت الدعوة)، وهى مطبوعة إسلامية شهرية ظلت تصدر دون انتظام إلى حين تم إيقافها نهائيًّا سنة ١٩٩٤م، وكانت تهتم بكل ما يتعلق بالمنهج السلفى من خلال مقالات شرعية مطولة يكتبها الدعاة السلفيون.

ولم يتوقف النشاط السلفى فى الإسكندرية على الجوانب التعليمية والدعوية فحسب، بل تعداه إلى جوانب اجتماعية وإغاثية ككفالة الأيتام والأرامل، وعلاج المرضى، وغير ذلك من النشاطات جرى العمل فيها من خلال «لجنة الزكاة» التى كان لها فروع فى كل منطقة وحى من مناطق الإسكندرية وأحيائها.

وقد استلزم هذا الانتشار السعى إلى ترتيب هذا العمل متعدد المجالات سواء داخل الإسكندرية أو خارجها، لا سيما مع ازدياد أعداد المنتسبين إلى السلفية والمتأثرين بمنهجها. لذلك أنشأ السلفيون «المجلس التنفيذى» ليدير شؤون الدعوة فى المناطق المختلفة بطريقة مركزية منظمة. وأيضًا تم تشكيل «لجنة المحافظات»، و«اللجنة الاجتماعية»، و«لجنة الشباب» كل ذلك خلال السنوات مِن ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢.

حيث تم تكوين أول جمعية عمومية للدعاة ـ وليس لعموم الإدارة ـ الذين تم اختيارهم مِن قِبَل المنتسبين للدعوة؛ «بناءً على الكفاءة والأمانة المنهجية، والدعوية، والسلوكية، والخلقية»، على حد قول الشحات، ثم اختارت الجمعية العمومية «القيِّم» ـ وهو المسئول الأول عن الدعوة ـ ونائبه ومجلس الإدارة بالاقتراع السرى المباشر، وانتهى الأمر باختيار الشيخ «محمد عبد الفتاح أبو إدريس» قيمًا، والشيخ «ياسر برهامى» نائبًا، وعضوية كل من: الشيخ محمد إسماعيل، والشيخ أحمد فريد، والشيخ أحمد حطيبة، والشيخ سعيد عبد العظيم، والشيخ على حاتم. وكانت قرارات المجلس التنفيذى تـُتخذ بالأغلبية مع ترجيح جانب «القيِّم» ـ الذى هو بمثابة رئيس الدعوة السلفية ـ عند التساوى.

ولما كانت الدعوة «جزءًا من واقع ملىء بالحسابات المعقدة»، على حد تعبير الشيخ ياسر برهامى، فقد استفز توسع السلفيين الأجهزة الأمنية التى شرعت فى التضييق عليهم، ومحاولة تفكيك الروابط التنظيمية لهذا التجمع الأصولى الذى جذب فى فترة محدودة عشرات الآلاف من الشباب المتدينين، وبلغ هذا التضييق ذروته فى القضية التى تم فيها توقيف قيم الدعوة السلفية الشيخ أبو إدريس، والشيخ سعيد عبد العظيم عام ١٩٩٤، وهى القضية التى تم فيها وقف مجلة «صوت الدعوة»، وإغلاق معهد «إعداد الدعاة»، الذى جرى تسليمه لوزارة الأوقاف على أساس أن الوزارة سوف تستمر فى العمل وهى التى سوف تشرف عليه، إلا أن ذلك لم يحدث وتوقف العمل فيه تمامًا، كما جرى حل «المجلس التنفيذى»، واللجنة الاجتماعية، ولجنة المحافظات.

ولم يتبقَّ للسلفيين من مجالات عمل سوى الجامعة وبين الطلائع، وهو ما لم يتم الاعتراض عليه من قبل الأجهزة الأمنية فى هذه الفترة وظل مستمرًّا حتى عام ٢٠٠٢، العام الذى تم فيه إيقاف العمل فى الجامعة والطلائع والعمل خارج الإسكندرية، وقد كان السفر والتنقل ممنوعًا على الدعاة السلفيين خارج الإسكندرية منذ أواسط التسعينيات.

وإزاء هذا القمع والاستهداف المبيت ـ على ما يبدو ـ ينفى السلفيون أن يكون العمل فى الجامعة والمحافظات ـ المبررات التى كانت مطروحة آنذاك ـ هو السبب فى استفزاز الأجهزة الأمنية ضدهم، بل يرجعون أسباب هذه الضربات الأمنية المتتابعة إلى الأحداث العالمية والحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، التى كانت فى ذلك الوقت ذات تأثير كبير على مستوى العالم وكان لها انعكاساتها على المستوى المحلى.

إعادة بناء الهيكل التنظيمى لـ «الدعوة السلفية» فى أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير

ظلت «الدعوة السلفية» تتنقل من تضييق إلى تضييق فى عهد نظام مبارك ولم يتسنَّ لها إعادة هيكل الجماعة سوى بعد نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير فى إسقاط حكمه. وخلال أول اجتماع لمجلس شورى الدعوة السلفية المكون من (٢٠٣) عضوًا يوم ٣٠ يونيو بالإسكندرية أعلنت «الدعوة» فى بيان رسمى لها تشكيل «مجلس أمناء» لها يتكون من الشيوخ المؤسسين للجماعة، وهم: الشيخ محمد إسماعيل المقدم، الشيخ محمد عبد الفتاح (أبو إدريس)، الشيخ أحمد فريد، الشيخ سعيد عبد العظيم، الشيخ ياسر برهامى، الشيخ أحمد حطيبة. ثم اختار أعضاء مجلس الأمناء الدكتور محمد يسرى إبراهيم رئيسًا لمجلس الشورى العام.

كما انتخب مجلس الشورى «مجلس إدارة» جديد يتكون من: الرئيس العام للدعوة السلفية وهو الشيخ أبو إدريس، والشيخ ياسر برهامى نائبًا أولًا، والشيخ سعيد عبد العظيم نائبًا ثانيًا، إضافة إلى ١٢ عضوًا آخرين. وقال البيان إن كلًّا من الشيخ محمد إسماعيل المقدم، والشيخ أحمد فريد، والشيخ أحمد حطيبة اعتذروا عن الترشح لأى من المناصب الإدارية.

ومن بين الأسماء المعروفة إعلاميًّا فى مجلس الشورى: الشيخ على غلاب، الشيخ سعيد الروبى، الدكتور علاء بكر، الشيخ شريف الهوارى، الشيخ سعيد السواح، الشيخ محمود عبد الحميد، الشيخ حسين العفانى، الشيخ على حاتم، الشيخ سعيد حماد،

الشيخ أشرف ثابت، الشيخ جلال مرة، الشيخ يونس مخيون، الشيخ عبد المنعم الشحات، والأخير هو الناطق الإعلامى الرسمى للدعوة السلفية.

وجاءت الخطوة تعبيرًا عن رغبة واضحة فى ترتيب البيت السلفى من الداخل وإيجاد هيكل مؤسسى قوى مع اتساع المسئوليات وتزايد الأعباء التى باتت تضطلع بها الدعوة السلفية فى مصر ما بعد الثورة؛ إذ يعد هذا التشكيل بمثابة إطلاق لنظام إدارى وتنظيمى للسلفية يستفيد من أجواء الحريات التى باتت تعيشها مصر، وإيذانًا بدور أكبر للجماعة فى الحياة العامة.

وفى حديث لنا مع المتحدث الرسمى باسم الدعوة السلفية المهندس عبدالمنعم الشحات أفاد أنه بهذا التشكيل صار للدعوة مجلس إدارة معروف يدير عملها، وجهازين رقابيين يشرفان على أنشطتها: الأول هو مجلس الأمناء ويتكون من الشيوخ المؤسسين للفكر القادرين على تقويم العمل من الناحية الفكرية. والثانى هو مجلس الشورى العام الذى روعى فى تشكيله التوزيع الجغرافى للمناطق التى للدعوة وجود فيها، وتمثيل الأنشطة النوعية، والشرائح العمرية، والشرائح الفنية.

وعلى ما يبدو فإن مجلس شورى الدعوة يجرى اختيار أعضائه من قبل الدعاة والشيوخ القائمين على أمورها؛ إذ لا يوجد لدى الجماعة جمعية عمومية كالمتعارف عليه لدى الجمعيات والأحزاب يجتمع فيها كل المنتمين إلى الدعوة السلفية الذين يقدرون بالملايين فى ربوع مصر كافة. ففى حديثه صرح الشيخ عبد المنعم بأن الجمعية العمومية هى «للدعاة، وليس لجميع الأفراد»؛ وذلك بناءً على صفات الكفاءة والأمانة العلمية، والدعوية، والخلقية، مع مراعاة تعدد الكفاءات وتنوعها، وهؤلاء يجرى اختيارهم «بالتزكية والترشيح مِن الآخرين، وليس بطلب الانضمام؛ مراعاة للقواعد الإسلامية فى ذلك».

لكن الانتخابات التى يجريها مجلس الشورى نفسه تتم بالاقتراع السرى المباشر، حسبما أفاد الشحات، كما تتخذ قرارات مجلس الإدارة بالأغلبية مع ترجيح جانب «القيِّم» أو الرئيس العام للدعوة عند التساوى. ويتشكل الهيكل الإدارى للدعوة من عدد

من اللجان الفرعية، أهمها: لجنة المحافظات، واللجنة الاجتماعية، ولجنة الشباب، ولجنة الطلائع، ولجنة الزكاة، ولها مكتب إعلامى ومكاتب أخرى إدارية وتدير عددًا من معاهد إعداد الدعاة وعددًا كبيرًا من المساجد.

الدولة فى المنظور السلفى

للمنتمين إلى المنهج السلفى اجتهادات حول الموقف من الدولة والسلطة الحاكمة فيها، وهى اجتهادات متباعدة بعض الشىء حسب الاجتهادات الفقهية للفصائل التى تندرج فى إطار البيت السلفى. والتى تتوزع بين: السلفية الجهادية، والسلفية المدخلية أو سلفية أولى الأمر، والسلفية الدعوية والحركية وهى السلفية الغالبة فى مصر. ويمكن الوقوف على الفوارق الحاصلة بين التوجهات السلفية تجاه الدولة من خلال التعرف على الموقف الذى تتبناه الفصائل السلفية من نظام الحكم فى الدولة الإسلامية، وهى على ثلاثة توجهات متفاوتة:

١ـ **السلفية الجهادية**: حيث يرى الجهاديون أن معارضة الحاكم الذى لا يحكم بالشريعة الإسلامية تصل بهم إلى ضرورة حمل السلاح للتخلص منه ومن نظامه ما دام مصرًّا على إبعاد الشريعة عن الحكم، وهو تقريبًا ما حاول فعله كل من «الجماعة الإسلامية» وتنظيم «الجهاد» مع السادات؛ مما أدى إلى اغتياله، ثم مع مبارك ونظامه فى التسعينيات.

٢ـ سلفية أولى الأمر أو السلفية المدخلية: وهى على النقيض تمامًا من السلفية الجهادية، حيث يرى المدخليون فى كل حاكم متغلب بنظرهم حاكمًا شرعيًا لا تجوز معارضته ولو لم يكن يحكم بالشريعة الإسلامية، بل تجب طاعته ما دام متغلبًا ولو كان فاسقًا؛ إذ يعتبر المداخلة أن الحكم بما أنزل الله أمر فرعى، وليس أصلًا من أصول العقيدة، وبذلك فإن من يحكم بغير ما أنزل الله ويشرع القوانين الوضعية لا يكون قد ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام. ويرون أى معارضة للحاكم خروجًا لا يجوز، ولا حتى إبداء النصيحة له فى العلن، وهؤلاء

كان بعضهم يطلق على الرئيس المخلوع حسنى مبارك «أمير المؤمنين»، وما زالوا يرفضون محاكمته لأنه باعتقادهم جرى خلعه من السلطة بطريقة غير شرعية.

٣ـ السلفية الدعوية والحركية: وهى الطيف الأكبر من السلفيين فى مصر، ويقفون موقفًا وسطًا مما يراه الجهاديون والمدخليون، على حد سواء، حيث يرى هؤلاء أن الحاكم الذى لا يحكم بشرع الله تجب معارضته حتى تتخلص من حكمه الأمة، لكنهم يعارضونه سلميًّا ويعملون على دعوة الناس إلى دين الله، لكن يرفضون تمامًا الخروج عليه بالسلاح لأن هذا الشكل من الخروج قد تترتب عليه مفاسد عظيمة، وقد يتحول الأمر إلى مقتلة بين أبناء الأمة تسيل فيها الدماء، كما أنه غالبًا ما يتهم الإسلاميون فى مثل هذه المواقف بأنهم إرهابيون ويجرى تخويف الناس منهم، فضلًا عما يترتب على ذلك من تدمير للدعوة الإسلامية وقتل كل العاملين فى حقلها وسجنهم أو التضييق عليهم.

موقف المكونات السلفية المختلفة من ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١

قبل أيام من اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير ـ وتحديدًا يوم ٢١ يناير كان لـ «للدعوة السلفية» موقف معلن من الدعوات الشبابية التى كانت منتشرة فى هذه الأيام، خاصة على شبكة الإنترنت، وتلك التى خرجت من بعض القوى السياسية تدعو للخروج والتظاهر يوم عيد الشرطة ٢٥ يناير الذى تحتفل به الدولة سنويًّا، وذلك لمحاولة خلق حالة احتجاجية شبيهة بتلك التى أشعلت ثورة الشعب التونسى. وفى مواجهة ذلك خرجت تهديدات من قبل وزارة الداخلية ومتحدثين عن النظام السابق بأن هناك من يريد أن يخلق حالة من الفوضى فى البلاد، مهددين ومتوعدين بالضرب بيد من حديد، زاعمين أن مصر ليست كتونس لأن الأوضاع مختلفة ولكل بلد خصوصيتها.

وفى هذا الجو المشحون نشرت «الدعوة السلفية» ما يشبه الفتوى أو التوضيح قائلة على موقع «صوت السلف» ـ وهو الموقع شبه الرسمى لها ويشرف عليه الشيخ

ياسر برهامى ـ: «رغم تعرض الدعوة لحملات الطعن، والاتهامات الكاذبة، وتشويه الصورة، وأنواع مِن الظلم على رموزها وأبنائها؛ فإننا انطلاقًا مِن تمسكنا بديننا، وشعورنا بالمسئولية تجاه بلادنا، وحرصًا على مصلحتها، وتقديمًا وتغليبًا لأمن العباد والبلاد فى هذه الفترة العصيبة، وتفويتًا لمقاصد الأعداء التى تهدف إلى نشر الفتن؛ نرى عدم المشاركة فى تظاهرات الخامس والعشرين من يناير». لكن حرصت الجماعة خلال التوضيح على تأكيد عدم رضاهم «عن أى مظلمة صغيرة أو كبيرة أصابت الناس»، فى إشارة منها إلى معاناة رجل الشارع من الأوضاع المتردية فى مصر وتضرر الجميع من استمرار نظام مبارك، ثم أردفت قائلة على لسان الشيخ ياسر برهامى: «لكننا نأتمر بما أمرنا الله به من الدعوة إلى الله بالتى هى أحسن، وبما لا يعقب مضرة أكبر».

غير ذلك، خرجت مواقف ودعوات فردية لبعض الدعاة والشيوخ السلفيين حذروا خلالها من المشاركة فى الاحتجاجات خوفًا على البلاد من الفوضى، وعلى رأس هؤلاء: الشيخ محمود المصرى، الذى حث جموع الثوار على العودة وترك الاعتصام درءًا للمفاسد، والشيخ مصطفى العدوى، الذى نفى صفة الشهادة عن ضحايا الثورة، والشيخ محمد حسين يعقوب، الذى وصف الاحتجاجات بالفتن المتلاطمة داعيًا للزوم الصمت.

وتردد أن الشيخ محمد حسان كان له الموقف نفسه لكن لم نقف على دليل لذلك خاصة وأن الشيخ استدرك موقفه سريعًا فنزل إلى ساحة ميدان «التحرير» بنفسه مصطحبًا أولاده للمشاركة فى التظاهرات، ودعا الرئيس مبارك صراحة إلى التنحى عن الحكم حقنًا للدماء ورفعًا للمظالم عن الشعب.

وهناك عدد آخر من المشايخ كانوا من المبادرين بالنزول مبكرًا إلى ميدان التحرير ومن بين هؤلاء الشيخ نشأت أحمد، والشيخ محمد عبد المقصود، والشيخ فوزى السعيد، وهم أقطاب السلفية «الحركية» فى القاهرة وكان لهم موقف واضح وصريح فى تأييد الثورة وقد وقفوا إلى جانبها من أول لحظة.

ومنذ بداية الأحداث بدا أن الهوة كانت كبيرة بين الشيوخ الذين تحفظوا والقواعد الشبابية للسلفيين التى شاركت بقوة متخذةً موقفًا مغايرًا من الموقف الذى تبناه شيوخهم. فخلال التظاهرات التى عمت البلاد مطالبة برحيل نظام الرئيس مبارك ومنذ اليوم الأول لها يوم الخامس والعشرين من يناير ظهرت وجوه إسلامية عديدة رجال ونساء فى مراحل شبابية سهلت على المتابع العادى أن يصنفها جميعًا ضمن التيار السلفى فى مصر. وهو ما أبرزته وسائل الإعلام العربية والأجنبية التى سلطت كاميراتها على الميدان ليل نهار، فلا يكاد يخلو مشهد من امرأة منتقبة أو رجل ملتح.

فقد كانت المظاهر الإسلامية التى يعرف بها السلفيون فى الغالب واضحة وضوح الشمس، عبرت عنها اللحى والثياب البيض والنساء المنتقبات. ولم يبدُ على هؤلاء المتدينين أنهم متحرجون من وجودهم للمرة الأولى بين هذا الكم الكبير من اليسار والعلمانيين وغير المحجبات من الفتيات اللاتى تنوعت أزياؤهن.

وأخذت أعدادهم فى التزايد خاصة يوم الثامن والعشرين من يناير «يوم جمعة الغضب» التى بدأ المتظاهرون فيها احتجاجاتهم مع خروجهم من صلاة الجمعة فى جميع أنحاء البلاد، خاصة وقد ألقى الخطباء فيها خطبًا حماسية كانت من بين أكبر الدوافع على خروج هذه الأعداد الضخمة التى تمكنت من كسر أجهزة الأمن التى لم تقوَ عليهم.

فمن المؤكد أن السلفيين كانوا حاضرين كغيرهم فى هذا المشهد الاحتجاجى منذ اليوم الأول (٢٥ يناير)، وكنت شاهدًا على هذا الوجود، وإن تزايد وجودهم مع مرور أيام التظاهر، وذلك بالرغم من الموقف المتحفظ لبعض القيادات.

ومن التباين الحاصل فى توجهات المكونات السلفية يأتى استبعاد فرضية أن يكون هذا الحضور فى المشهد الاحتجاجى يمثل تواجدًا تنظيميًّا، بل هو أقرب إلى الوجود الفردى الذى جاء بدافع دينى على أمل التخلص من نظام مبارك الذى ظل على مدار ثلاث عقود حربًا على الإسلاميين باختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم.

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى نرى فيها الشباب السلفى يأخذون مواقف مغايرة عما كان يلتزمه شيوخهم، بل كان ذلك سابقًا على أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير كما حدث فى الوقفات الداعمة للمسلمات الجدد المختطفات من قبل الكنيسة المصرية خاصة كاميليا شحاتة ووفاء قسطنطين والوقفات الاحتجاجية التى دعت لها حركة «حفص» التى يتزعمها الشيخ رضا صمدى وهو سلفى من أصل تايلاندى تعلم فى الأزهر وتلقى علمًا على يد شيوخ السلفية. فخلال الحراك السياسى والمجتمعى الذى شهدته البلاد فى السنوات القليلة الماضية لوحظ خروج حركات شبابية احتجاجية من الأوساط السلفية رافضة لمنهج الشيوخ المتحفظ على أى مشاركة، وبرز من بينها حركة «حفص» التى نظمت وشاركت فى عدد من التظاهرات والوقفات المنددة باعتقال كاميليا شحاتة.

وفى هذا الخضم سعت «الدعوة السلفية» إلى تدارك موقفها الذى كان متحفظًا، وأثناء اشتعال أحداث الثورة، رأى الدكتور ياسر برهامى فى مداخلة له بقناة «المجد» الفضائية أن رأيه المتحفظ حيال الاحتجاجات صواب يحتمل الخطأ، ولكنه شدد على أن رأى غيره من الرموز المؤيدة للاحتجاجات خطأ يحتمل الصواب، ومن ثم فلا بأس من الترحم على ضحايا الثورة واعتبارهم من الشهداء لحسن نيتهم واتباعهم لفتوى علماء معتمدين فى هذا الإطار. وفى توضيح له آخر، نشره موقع «صوت السلف» قال برهامى إن: الذين لم يشاركوا فى المظاهرات كانوا يقومون بدور هام فى حراسة الأمن وضبط الشارع عن طريق اللجان الشعبية، وكذا واجب التكافل الاجتماعى مع الفقراء الذين تضرَّروا بشدة من هذه الأوضاع، والتصدى للمجرمين الذين روَّعوا الناس وصالوا على ممتلكاتهم، وكذا الدعاة الذين جهروا فى عنفوان قوة الباطل. فمع الاضطرابات التى وقعت على خلفية أحداث الثورة، أعلن السلفيون ما يشبه حالة الاستنفار من أجل إغاثة المتضررين والمحتاجين وقدموا خلال ذلك مساعدات مختلفة ومعونات وأطعمة. كما ساهموا فى حفظ الأمن، وقاموا بتسليم الجيش عددًا من المجرمين وسرقات كان المجرمون قد استولوا عليها، معتبرةً «تأمين الجبهة الداخلية جزءًا مِن هذه الثورة فات الثوار فعله»، على حد قول الشحات.

وفى أعقاب ما أسفرت عنه المظاهرات من نتائج أقرت الدعوة السلفية بهذه الإيجابيات. كما امتدح شيوخها ـ فى أكثر من موقف ـ المتظاهرين، وخلال مؤتمر حاشد عقدوه (يوم الثلاثاء ٨ فبراير) للتحذير من المساس بهوية مصر الإسلامية أثنى د.محمد إسماعيل المقدم على «جهود الشباب المتظاهرين» فى كل أنحاء مصر، والتغيير الذى أحدثوه. وكان ذلك على ما يبدو اعترافًا بالجميل، وتقديرًا لجهود الشباب، وردًّا ـ من جهة أخرى ـ على ما كان يطارد الدعوة السلفية من اتهامات. ففى تصريح خاص نفى مسئول فى اللجنة الإعلامية للجماعة الشائعات التى قالت: إن السلفيين أخرجوا سيارات تجوب شوارع الإسكندرية لإثناء الناس عن الخروج فى الاحتجاجات، وتقول إن المظاهرات حرام، قائلًا: إن هذا «تلفيق صريح» على الدعوة التى لم تنهِ بياناتها سوى عن التعرض لأمن الناس وممتلكاتهم أو التعرض للمنشآت والممتلكات العامة.

وتلخص مدرسة الإسكندرية السلفية موقفها من المظاهرات فى أنها لا تحرمها ـ كما يدعى البعض ـ لكنها ترى الحكم فيها مبنى على المصلحة والمفسدة وعلى وجود الضوابط الشرعية فيها. «والمصالح والمفاسد قد تتغير فى واقعنا بيْن أول اليوم وآخره»، كما جاء فى توضيح لهم، «ولذا، لم نقل بحكم عام فيها مِن أنها حرام أو لا تجوز أو تجب، بل بحسب المصلحة والمفسدة التى يختلف فيها الاجتهاد، وهى فى نفسها تختلف من وقت لآخر».

وفى فتوى الشيخ برهامى الشهيرة التى رد فيها على الشيخ محمود لطفى عامر حينما أفتى بتكفير الدكتور محمد البرادعى والدكتور يوسف القرضاوى باعتبار أنهما يدعوان إلى العصيان المدنى، لأن عامر كان يرى الدعوة إلى العصيان المدنى من أساليب الخوارج ومنازعة السلطان والخروج عليه، وكان ذلك بحوالى الشهر. قال الشيخ ياسر برهامى إن العصيان المدنى «ليس خروجًا، بل يجب على الحاكم إزالة المظالم التى يطلبها مَن يخالفه، وأولها: «تركه الحكم بما أنزل الله». وأضاف قائلًا:

وليس كل من يخالف الحاكم يكون خارجيًّا يجب حصد رقبته، خاصة إذا كان الحاكم يحكم بغير شرع الله.

وقد شرع عدد من متحدثى الدعوة السلفية وكتابها فى مزيد من التوضيح مع التفصيل فى حقيقة موقفهم من الثورة. وتحت عنوان «السلفيون وكشف حساب الأزمة»، كتب الشيخ عبد المنعم الشحات يقول «خرجت مظاهرات ٢٥ يناير بطريقة غير متوقعة من أحد وبحجم هائل أظن لم يتصوره مَن نظموها أو دعوا إليها». وأضاف: لوحظ أن المتظاهرين لم يكن لهم أى مطالب محددة، ولا غاية عندها تنتهى المظاهرة؛ مما يعنى أنه يوم احتجاجى على موقف عام. وتابع: كانت الحسابات أن هذه المظاهرات ليس فيها أى جديد يقتضى تأييدها أو حث الإخوة على الخروج فيها؛ لا سيما وأن منظميها مِن شباب الإنترنت غير المهتم برأى القوى التقليدية ـ بما فى ذلك الإسلاميين ـ فى تحركاتهم. كل ذلك كان دافعًا للدعوة السلفية للتمهل أمام أى تحرك جماعى منظم.

ثم يطرح مسألة أخرى جعلتهم يحجمون ألا وهى «الفزاعة» ـ التى كانت موجودة ـ من الإسلاميين، أحد الأسباب وراء عدم مشاركتهم بقوة فى التظاهرات. فالسلفيون «هويتهم مميزة»؛ لأنهم يحافظون على الهدى الظاهر، المتمثل فى اللحية والثياب الذى يميزهم. و«ظهور السمت السلفى» بين المتظاهرين «ربما أدى إلى فقد الضغط العالمى نحو عدم استعمال القوة»؛ من قبل النظام لمواجهة المتظاهرين، فكان غياب السلفيين، على حد قوله «يصب فى حماية المظاهرات فى الحقيقة لا فى إجهاضها». حيث رأى الكثير من شيوخ السلفية أن وجود شباب السلفيين بقوة فى هذه المظاهرات كان من السهل أن يعطى الحجة لنظام مبارك فى قمعها بأبشع الوسائل، وعندها لن يبكى عليهم أحد «لأن الإرهابيين كانوا يريدون قلب نظام الحكم» والاستيلاء على السلطة. ولن يعدم مبارك بعد ذلك أن يجد من يبارك خطواته أمام العالم فى إجهاض هذه الاحتجاجات خوفًا من اختطاف مصر لصالح تنظيم القاعدة.

وفى إطار مثل هذه التوضيحات كتب علاء الدين عبد الهادى يقول: لا بد أن نقر بأنه قد يخطأ إنسان فى تقدير المفسدة والمصلحة، فيمتنع مثلًا من الخروج فى ثورة على

حاكم ظالم؛ لغلبة ظن حدوث المفسدة الأكبر، لا لأنه يسوغ الظلم وينافق الحكام، وإن قدر الله وعافى البلاد والعباد فلم تتحقق هذه المفسدة الأكبر التى كان يخافها فلا يصح لإنسان آخر أن يعاتبه على رفق الله بالناس إذ قدر لهم العافية فى هذه المرة فلم تقع البلية، ولا يصح أيضًا أن يحتج عليه بالقدر بعد وقوعه، وبعد أن علمه الجميع وقد كان مجهولًا للجميع. ولا ينبغى أن يستخدم هذا الاختلاف فى تقدير الأمر من أجل التشنيع على من تحفظ وعلق الأمر على المصالح والمفاسد، والاتهام بالسلبية أو ولاية مَن حارب الله وظلم عباده! لا سيما إن كان هذا الحذر وهذا التحفظ خوفًا على غيره من الناس وحرماتهم، وليس جبنًا أو ضعفًا أو عجزًا ذاتيًّا.

الموقف السلفى من السياسة وتطورات هذا الموقف

لم يشارك السلفيون فى أى عمل سياسى فى مصر قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، بل كان لهم موقف حاد يتمثل فى عدم الاقتراب من أى مشاركة أو استحقاق سياسى فى البلاد، وذلك لعدد من الأسباب منها:

١ـ رفض «الديمقراطية» كنظرية غربية حاكمة للمنظومة السياسية فى مصر، باعتبار ما فيها من مخالفات شرعية، وأيضًا باعتبارها نظرية غربية ظهرت بعيدا عن قيم الإسلام ومبادئه، وأيضًا لأنها ليست الشورى البديل الإسلامى الأولى بأن يكون حاكما للمنظومة السياسية. إذ ينظر السلفيون إلى كون الديمقراطية لا تراعى الشروط الإسلامية فيمن يحكم أو يشرع القوانين، وقد تأتى «بكافر أو امرأة لحكم الدولة الإسلامية (...) أو تأتى بمن يجهر بعداء الدين»، على حد قول الدكتور سعيد عبد العظيم.

٢ـ العداء الذى كان ينتهجه النظام السابق فى مواجهة الإسلاميين ومن ورائه القوى السياسية والثقافية والإعلامية (ليبرالية، ويسارية، وقومية، وقبطية)، التى كانت تناصبهم هى الأخرى العداء.

٣ـ الموقف الدولى والإقليمى من أى انخراط إسلامى جاد فى العملية السياسية قد يفضى إلى وصولهم إلى سدة الحكم فى مصر، وما كان يستلزمه هذا الموقف من تقديم تنازلات شرعية لا يرضاها السلفيون تجاه كثير من القضايا، هذا فى حال قبل مسألة وصولهم من الأساس؛ إذ كان التيار السلفى كثيرًا ما يضع نصب عينه انقلاب النظام الجزائرى على الانتخابات التى فازت بها «جبهة الإنقاذ الإسلامية» أوائل تسعينيات القرن الماضى، وأيضًا ممارسات القوى الدولية والإقليمية والمحلية ضد حركة «حماس» بعد فوزها بالانتخابات الفلسطينية. فكانت هذه التجارب دليلهم على أن معطيات اللعبة السياسية فى ضوء موازين القوى عالميًا وإقليميًا وداخليًا لا يمكن أن تسمح لهم بالمشاركة «إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم» لا يقبل السلفيون أن يضحوا بها فى سبيل الحصول على وضع سياسى، على حد قول الشيخ ياسر برهامى فى مقابلة سابقة لنا معه.

ومع كل هذه الاعتبارات لم يغلق السلفيون كل الأبواب أمام النظام الديمقراطى، بل كانوا يرون أنه يمكن لهم المشاركة فى ظل الديمقراطية واستثمارها لتطبيق الشريعة الإسلامية، بشرط عدم إقرار الباطل أو المشاركة فى المنكر؛ إذ إن «آلية اختيار قيادة عن طريق الأغلبية أمر مقبول من حيث الجملة (...) وهى النقطة التى تحدث لبسًا لدى البعض بين جواز اعتماد مثل هذه الآلية كطريقة لاختيار القيادة أو لاتخاذ القرار، وبين الديمقراطية كنظام حكم»، كما يقول الشيخ عبد المنعم الشحات.

لكن طيلة حكم النظام السابق اقتصرت مشاركة السلفيين على دعم المرشحين الإسلاميين المنتمين للإخوان المسلمين فى النقابات المهنية والاتحادات الطلابية، بينما كانوا يمتنعون عن التصويت لهم فى الانتخابات البرلمانية لما يرون فيها من ضرورة الإقرار بـ «الباطل»، كحضور سن القوانين المخالفة لأحكام الإسلام.

فى مقابلة أجريناها قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى جرت فى عهد مبارك ٢٠١٠، سألتُ الشيخ عبد المنعم الشحات: هل من الممكن أن يؤيد السلفيون الإخوان باعتبارهم القوى الإسلامية الوحيدة التى ستشارك؟ فأجاب: هذا الأمر حدث فى

انتخابات الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية؛ لكونها جهات غير تشريعية، ولا يلزم الداخل فيها إقرار بباطل ولا منكر (...) أما فى الانتخابات النيابية فغير وارد للمخالفات الشرعية».

وفى رسالة له بعنوان (موقف الدعوة السلفية من الانتخابات البرلمانية) صدرت عام ٢٠٠٥ تقريبًا كتب الشيخ محمد إسماعيل المقدم، يقول: لو ذهب إنسان ينتخب الإخوان المسلمين فإننا لا نزجره؛ احترامًا للخلاف الفقهى فى هذه المسألة، لا سيما إذا كان المرشح أمامه معاديًا للإسلام أو من هؤلاء القوم الذين يستعينون بأمريكا التى تسن لنا السكين (...) فقد يكون من وراء هذه المجالس خير، وهذا سوف يسرنا ولا يزعجنا فدعهم يحاولون الإصلاح من هذه المجالس، ونحن لا نضلل المخالف لنا فى هذه المسألة؛ لأنه يوجد فيها خلاف فقهى بين العلماء». وهذا دليل دامغ على أن السلفيين حتى قبل الثورة لم يكونوا يرفضون الديمقراطية رفضًا قاطعًا أو تحريميًّا بل كانوا يرون المسألة تحتمل الخلاف المقبول شرعًا ولا يفسقون من يخالفهم الرأى فيها.

وكان السلفيون أيضًا يقرون ـ فى ذلك الوقت ـ بأن رفضهم الدخول فى اللعبة السياسية جعلهم بعيدين عن «حالة الاستقطاب التى كانت تمارسها بعض الاتجاهات القومية، بل والعلمانية مع بعض الاتجاهات الإسلامية» التى كانت تمارس السياسة، فبقيت الدعوة السلفية «لا تغازل أحدًا ولا يغازلها أحد، بل بدا الأمر فى بعض الأحيان على أنه لا يهابها أحد على نفسه»، كما يقول الشحات. واستمر الحكم فى قضية مشاركة السلفيين فى العملية السياسية تلخصه عبارة للشيخ ياسر برهامى قالها يوم (٢١ـ نوفمبر ـ ٢٠١٠) حيث جاء فيها: «ولو وجدت طائفة صالحة للمهمات العظيمة فى قيادة الأمة وتغيرت الموازين الحالية؛ لكان لنا موقف آخر».

وما إن وقعت أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير بما أوجدته من متغيرات جذرية داخل مصر، وتغيرت موازين اللعبة، وجد السلفيون أن الظروف باتت مهيئة إلى حد يسمح لهم بمساحة لا بأس بها من المشاركة الإيجابية. وفى إحدى المحاضرات، طالب الشيخ محمد حسان علماءَ الدعوة السلفيَّة بإعادة النظر فى كثير من المسلمات،

كمسألة الترشح لمجالس الشعب، والشورى، والرئاسة، والحكومة. وخلال مؤتمر سلفى حاشد شهدته محافظة المنصورة (الجمعة ١٨ فبراير) قال الداعية الإسلامى المعروف: «لا ينبغى أن نكون سلبيين (...) أطالب شيوخنا أن يجتمعوا وأن يؤصلوا ليخرجوا شبابنا من الفتنة ومن البلبلة التى عاشوا فيها طيلة الأيام الماضية».. وتساءل: «إن لم نوجد الآن على أرض الساحة لنوجه شبابنا وأولادنا، فمتى سنخرج؟».

وكانت دعوة غير مسبوقة، لم تكن لتخرج من أحد أبرز الدعاة السلفيين لولا المتغيرات التى ساهمت بشكل كبير فى أن تتطلع جميع مكونات الحركة الإسلامية التى كانت مطاردة فى السابق (بين المنع والاعتقال) للمشاركة من خلال كيانات قانونية معترف بها.

وتعليقًا على دعوة الشيخ محمد حسان كتب أحد الشباب السلفيين على شبكة الإنترنت، قائلًا: ما تفضل الشيخ بإيراده لا يكاد يختلف عليه علماء الأمة «شريطة أن نجد على الأرض تلك الوعود والآمال التى ما زالت فى إطار الأحلام.. من انتخابات نزيهة، وعدالة اجتماعية، واحترام لكرامة الإنسان». بينما كتب آخر: «إنه لمن التهور والطيش أن نقرر تقريرات لمرحلة ـ إلى الآن ـ لم تتضح معالمها، وإن كان الموئل خيرًا إن شاء الله»، وأضاف: «هذا العصر لم تتحدد بعد ملامحه على وجه اليقين».

وبتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١ أعلنت «الدعوة السلفية» فى بيان رسمى غير مسبوق انخراطها فى العملية السياسية. وجاء فى البيان: إن الدعوة اتخذت قرارًا بـ«المشاركة الإيجابية فى العملية السياسية»، وأضاف: إنها «بصدد تحديد الخيار المناسب لصورة هذه المشاركة». وجاء القرار الجديد على ما يبدو بعد مخاض عسير وفى ظل مشاورات ومحاورات طويلة دارت بين شيوخ الدعوة السلفية.

وفى أعقاب ذلك مباشرة سمحوا لمن أراد من طلابهم فى الجامعات خوض انتخابات الاتحادات الطلابية وغيرها «بناءً على قاعدة المصالح والمفاسد»، حسبما جاء على موقع «صوت السلف» ٢ إبريل ٢٠١١: «فكل ما يُعين على تقليل الشر

والفساد وإن لم يمنعه بالكلية، ويعين على تكثير الخير والصلاح ولو لم يؤدِّ الواجب كله؛ فهو مشروع داخل فى قوله ـ تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ﴾[المائدة:٢]».

وفى إطار الاجتهادات الفقهية التى صاحبت متغيرات الموقف السلفى من المشاركة السياسية فى البلاد، قال السلفيون بأنهم قبلوا العمل بـ «آليات الديمقراطية» التى يرتضيها الشعب المصرى الآن كحكم بين قواه السياسية فى ممارسة العمل السياسى قبولًا كاملًا، لكن ظل موقفهم كما هو على سابق عهده من «الديمقراطية» كإيديولوجية ونظرية حاكمة للعملية السياسية.

وفى توضيح لهذه المسألة، قال الشيخ ياسر برهامى ـ نائب رئيس الدعوة السلفية ـ: إن «الديمقراطية التى قَبِلنا آلياتها هى كما صرح به برنامج الحزب [يقصد النور] منضبطة بضوابط الشريعة». وأضاف: «نعنى أننا لا نقبل أن يكون الحكم لغير الله». وتابع برهامى فى جواب له على أسئلة تلقاها موقع «صوت السلف» الذى يشرف عليه، موضحًا المقصود من قبولهم بـ «آليات» الديمقراطية، قائلًا: نقبل مسألة «الانتخابات» على ما فيها من بعض المخالفات إلا أنها أقل مفسدة من ترك المجال للعلمانيين والليبراليين. ونقبل «مراقبة البرلمان للحاكم، وإمكانية عزله ومنع استبداده»، ونقبل «قيام المؤسسات فى الدولة على مبدأ الشورى الذى يتم من خلال الانتخاب».

أما ما لم يقبله السلفيون، فهو ـ كما يوضح الداعية السلفى المعروف ـ «الفكرة الفلسفية للديمقراطية فى أن الشعب هو مصدر السلطة التشريعية»، وما فى الديمقراطية من كفر «فى أصل فكرتها»، وذلك لاعتقادهم الجازم بأن «الحكم لله». وفيما يستند إليه السلفيون من الشريعة الإسلامية فى موقفهم هذا من الديمقراطية، يوضح الشيخ برهامى للمعترضين عليهم أن «النظم البشرية» يمكن أن ننتفع بما يوافق الشرع منها. مستدلًا بالنظم الإدارية التى كانت عند الفرس مثل «الديوان» والتى عمل بها عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ لتنظيم مصالح المسلمين.

كما ضرب مثلًا بما كان من «تنازلات» من نحو ما فعله النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى صلح الحديبية، حين قبل محو «بسم الله الرحمن الرحيم» وتغييرها إلى

«باسمك اللهم»، وأيضًا «محمد رسول الله» إلى «محمد بن عبد الله»، استجابة لما اشترطه مشركو قريش مع كونه قالها بلسانه: «إنى رسول الله وإن كذبتمونى». وكذلك قبوله أن يرد مَن جاءه مسلمًا إلى المشركين. يقول الشيخ ياسر: «كانت هذه المفسدة مغمورة إلى جنب المصلحة»، ودليل ذلك قول النبى ـ ﷺ ـ ﴿وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لا يَسْأَلُونِى خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا﴾ [رواه البخارى]. فيؤكد بذلك برهامى على أن الموقف الذى اتخذه السلفيون تجاه «الديمقراطية» لم يخالف العقيدة لا فى مسألة الحكم، ولا فى مسألة الولاء والبراء. ثم يخاطب المعترضين عليه من بعض شيوخ السلفية، ممن يرفضون الديمقراطية جملةً وتفصيلًا، قائلًا: لا تحاكمونا إلى مصطلحات القوم التى وضعوها، ونحن قد فصلنا فيما قبلناه وما احتملناه لأجل مصلحة أعظم، وما رددناه من فكرتها الفلسفية. فالمصطلحات البشرية يُقبل فيها مثل هذا التقسيم (يشير إلى تقسيم ثلاثى وضعه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لمصطلح «الفناء» ليجذبا قطاعًا كبيرًا إلى السنة النبوية) حتى لو طالب أهله بأن نقبله كما هو، فنقول: لا يلزمنا أن نأخذه كله، أو نرفضه كله، بل نأخذ منه ما يوافق الشرع وما يحتمله، ونرد ما خالف الشرع.

وفى حين يرى السلفيون فى العمل السياسى «وسيلة مِن وسائل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وأن الهدف والغاية هى تعبيد الناس لرب الناس، رأت «الدعوة السلفية» ـ بالرغم من إعلان مشاركتها السياسية ـ أهمية فى الحفاظ على بقائها جماعة «دعوية»، تقديرًا وحفاظًا على رؤيتها لدور الدعوة المتمثل فى: «حراسة الدين»، و«السعى إلى إقامته».

وحفاظًا على هذا الدور رأى السلفيون أنه لا ينبغى لدعاتهم ومشايخهم الانشغال بتشكيل الأحزاب أو الانخراط بأنفسهم فى سراديب العمل السياسى؛ إذ جاء فى البيان الأول لـ «مجلس شورى العلماء» بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠١١ :«نفضل للعلماء والدعاة ألا يترشحوا بأنفسهم حتى لا ينشغلوا عن الدعوة إلى الله، وإنما يقدمون من يتبنى قضايا الإسلام ومصلحة الأمة».

واستعاضت الدعوة السلفية عن المشاركة بالاكتفاء بأن تؤيد «من تراه صالحًا» من الأحزاب الإسلامية التى ستنخرط بنفسها فى العملية السياسية. يقول عبد المنعم الشحات، وقد صار بعد الثورة المتحدث الرسمى للدعوة السلفية: «نحن نختار أن نظل دعوة، وإن كنا سنشارك فى العمل السياسى باختيار الأصلح مِن الأحزاب السلفية وكذا الأصلح مِن أفراد أحزاب ذات مرجعية إسلامية أخرى: كالإخوان، وكذا مِن المستقلين الصالحين».

ولما كانت الدعوة السلفية «تسعى فيما تسعى إليه إلى إصلاح السياسة والحكم، ولكنها تنزل ذلك منزلته من أوامر الدين من حيث الأهمية والأولوية، وتسعى إليه بالقدر الذى يتناسب مع القائمين بالدعوة». فقد وضع شيوخها ودعاتها ثلاثة معايير لمن سينال تأييدهم فى الانتخابات :«**الأول**: إيمانه بالمرجعية العليا للشريعة الإسلامية، **ثانيًا**: كفاءته لأداء المهام التشريعية والتنفيذية، و**ثالثًا**: النزاهة»، وهى الشروط ذاتها التى يجب توافرها فيمن سيدعمه السلفيون كمرشح للرئاسة. حيث يفرق السلفيون بين جميع تصنيفات القوى السياسية فى مصر حسب قربها وبعدها عن قبول الحلول الإسلامية.

وفى ظل المتغيرات التى تداعت على الساحة فى مصر فى أعقاب الثورة أسست مجموعة من الشباب السلفيين المتعلمين من تخصصات شتى مهنية وعلمية حزب «النور»، وعملت سريعًا من خلال دعم شيوخ الإسكندرية على تقويته جماهيريًّا وتعريف الناس به، عبر عدد كبير من المؤتمرات التى أقاموها فى جميع محافظات الجمهورية تقريبًا. حتى بات الحزب الأقوى من بين الأحزاب السلفية.

وبتاريخ ٣/ ٦/ ٢٠١١ أعلنت «الدعوة السلفية» رسميًّا أنها تدعم حزب «النور»، وخلال ندوة «الدعوة السلفية والعمل السياسى» التى أقيمت بالإسكندرية وحضرها الشيخ ياسر برهامى، قال الشيخ محمود عبد الحميد: «ونحن بعد الاطلاع على برنامج حزب النور سندعم هذا الحزب فى الانتخابات القادمة وسنقويه بإذن الله؛ لأن المنهج متوافق مع الدعوة السلفية». كما أشار إلى أن الدعوة السلفية باتت تمثل «جماعة ضغط»

لأنها تمتلك «عددًا كبيرًا جدًّا من الأصوات، وتنتشر فى جميع محافظات الجمهورية»، مؤكدًا على أنهم سيشاركون بهذه الأصوات فى كل الاستحقاقات الانتخابية للضغط باتخاذ مواقف تخدم المشروع الإسلامى المستمد من الكتاب والسنة، منوهًا إلى أن الدولة القادمة ستكون دولة قانونية «كل شىء فيها مؤطر بالقانون». ورأى عبد الحميد فى المشاركة السياسية فى هذه المرحلة «صناعة تاريخ» و«حماية للدعوة إلى الله»، وليست مجرد مشاركة خاصة وأن البرلمان سيضع دستور البلاد. وهو ما يستلزم «أن يكون لنا إطار يحمى الدعوة بوجود أعضاء فى البرلمان سواء كانوا من الحزب [النور] أو أن الدعوة سترشح بعض الناس، أو أن نختار من غيرنا من الإسلاميين، ومن الناس الصالحين، إذا كان لنا دوائر ليس فيها مرشحون».

وخلال الانتخابات البرلمانية تزعم حزب النور التحالف الإسلامى الذى غلب عليه التوجه السلفى فى أعقاب خروجه من «التحالف الديمقراطى» الذى أسسه حزبى «الحرية والعدالة» ـ ذراع الإخوان السياسية ـ و«الوفد» وأحزاب أخرى ناصرية وقومية.

ولم يكن حزب النور هو الحزب السلفى الوحيد الذى أسسه السلفيون حيث أسست مجموعات أخرى منهم فى القاهرة والإسكندرية عددًا آخر من الأحزاب السلفية من بينها أحزاب «الأصالة» و«الفضيلة» و«الإصلاح». فقد أسس اللواء عادل عبد المقصود عفيفى ـ شقيق الشيخ محمد عبد المقصود ـ حزب «الأصالة»، فكان خروجه أشبه بالذراع السياسية للسلفية الحركية فى القاهرة، ودخل الأصالة فى تحالف وصف بـ «الطبيعى» مع حزب «النور» وحزب «البناء والتنمية» التابع للجماعة الإسلامية لخوض الانتخابات.

وتعد الانتخابات البرلمانية التى دارت بعد الثورة هى الأولى التى يخوضها السلفيون فى مصر، وحيث لم يوفق الإسلاميون فى تشكيل تحالف انتخابى واحد يجمع أحزابهم وجماعاتهم المتعددة فى البلاد بعدما اختار «الإخوان المسلمون» تشكيل تحالف انتخابى مع عدد من القوى والأحزاب غير الإسلامية فإن السلفيين ـ وهم الفصيل الأكبر المنخرط حديثًا فى العملية السياسية ـ خاضوا هذه الانتخابات من

خلال «تحالف من أجل مصر» وهو التحالف المكون من أحزاب (النور، والأصالة، والبناء والتنمية) معتمدًا على قاعدة عريضة من الإسلاميين أصحاب المنهج السلفى، وهم ينتظمون فى تشكيلة كبيرة من الجماعات والجمعيات الإسلامية أبرزها: «الدعوة السلفية» مدرسة الإسكندرية، والجماعة الإسلامية، وجمعية أنصار السنة، والجمعية الشرعية، وجماعة «التبليغ والدعوة»، وما اصطلح على تسميته بـ «السلفية الحركية»، والسلفيون المستقلون. وقد حقق هذا التحالف نتائج كانت صادمة لغير العارفين بحجم السلفيين فى مصر وقوتهم، حين جاء ثانيًا بعد التحالف الديمقراطى الذى قاده الإخوان المسلمون.

obeikandl.com